

تيسير العلاء

شرح عمدة الأحكام

تأليف

عبدالله بن عبد الرحمن ابن صالح آل بسام

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين

الجزء الأول

مكتبة دار السلافة

موقع شارع الأمير عبد العزيز بن جلوي (الضباب سابقاً)
الرياض - تليفون: ٤٠٣٣٩٦٥ فاكس: ٥٠٢٩٦٥٩

مكتبة دار الفيحاء

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - ص.ب ١٣٤٦١ - هاتف: ٢٣٠٠٨

كتاب الطهارة

الحديث الأول

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصٍ «عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى. فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

غريب الحديث:

١. «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» كلمة [إنما] تفيد الحصر، فهو هنا قصر موصوف على صفة، وهو إثبات حكم الأعمال بالنيات، فهو في قوة [ما الأعمال إلا بالنيات] وينفي الحكم عما عداه.
٢. «النية» لغة: القصد. ووقع بالإفراد في أكثر الروايات. قال البيضاوي: النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر. اهـ. وشرعاً: العزم على فعل العبادة تقرباً إلى الله تعالى.
٣. «فمن كانت هجرته... إلخ» مثال يقرر ويوضح القاعدة السابقة.

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ) قَالُوا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(١).

غريب الحديث:

«الويل» العذاب والهلاك. والويل: مصدر لا فعل له من لفظه.
«الأعقاب» جمع «عقب» وهو مؤخر القدم، والمراد أصحابها.
«وال» في «الأعقاب» للعهد، أي الأعقاب التي لا ينالها الماء، وبهذا يستقيم الوعيد.

المعنى الإجمالي:

يحذر النبي ﷺ من التهاون بأمر الوضوء والتقصير فيه، ويحث على الاعتناء بآتمامه.

ولما كان مؤخر الرجل غالباً لا يصل إليه ماء الوضوء، فيكون الخلل في الطهارة والصلاة منه - أخبر أن العذاب مُنْصَبٌّ عليه وعلى صاحبه المتهاون في طهارته الشرعية.

ما يؤخذ من الحديث:

١. وجوب الاعتناء بأعضاء الوضوء، وعدم الإخلال بشيء منها. وقد نص الحديث على القدمين وبقية الأعضاء مقيسة عليهما. مع وجود نصوص لها.

(١) حديث عائشة، تفرد به مسلم.

٨. الظاهر من تعليل مشروعية غسلها النظافة. ولكن الحكم للغالب، فيشرع غسلها، ولو حفظها بكيس ونحو ذلك.
٩. فوله: «وإذا استيقظ» ظاهره أنه حديث واحد كما في البخاري فقد جعلهما حديثاً واحداً لاتحاد سندهما. ولكنهما في الموطأ وعند مسلم حديثان.

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
 «لَا يُولَنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».
 ولمسلم: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ».

غريب الحديث:

١. لا يولن - «لا» ناهية، والفعل مجزوم المحل بها، وحُرِّك بالفتح، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.
٢. الذي لا يجري: تفسير للدائم، وهو المستقر في مكانه كالغدران في البرية، أو الموارد.
٣. ثم يغتسل منه: برفع الفعل على المشهور، والجملة خبر، والمبتدأ تقديره: هو يغتسل منه. وجملة المبتدأ والخبر محلها الجزم. عطفاً على «لا يولن».
٤. لا يغتسل: مجزوم لفظاً بـ «لا» الناهية.
٥. وهو جنب: الجملة في موضع نصب على الحال.

الثالث - أنه يتسرب من حرارة الشهوة فنضحه كله مناسب، ليتقلص الخارج بنريده.

ما يؤخذ من الحديث:

- ١- نجاسة المذي، وأنه يجب غسله. ولكن يعفى عن يسيره بسبب المشقة كما ذكر بعض العلماء.
- ٢- أنه من نواقض الوضوء، لأنه خارج من أحد السبيلين.
- ٣- وجوب غسل الذكر؟. وقد ورد في بعض الأحاديث (وغسل الأنثيين).
- ٤- أنه لا يوجب غسل البدن كالجنابة، وهو إجماع.
- ٥- أنه لا يكفي في إزالة المذي الاستجمار بالحجار كالبول بل لا بد من الماء.

الحديث الرابع والعشرون

عن عَبادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: شَكَيْتُ^(١) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلَ يُحَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

المعنى الإجمالي:

هذا الحديث - كما ذكر النووي رحمه الله - من قواعد الإسلام العامة وأصوله التي بنى عليها الأحكام الكثيرة الجليلة.

وهي أن الأصل بقاء الأشياء المتيقنة على حكمها، فلا يعدل عنها لمجرد الشكوك والظنون، سواء قويت الشكوك أو ضعفت، ما دامت لم تصل إلى درجة اليقين، وأمثلة ذلك كثيرة لا تخفى. ومنها هذا الحديث.

(١) شكيت: بضم الشين وكسر الكاف، مبني للمجهول، و«الرجل» قائم مقام الفاعل. والشاكي هو الراوي عبدالله بن زيد، كذا جاء في الصحيح.

بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

الغسل، بضم الغين: اسم الاغتسال، الذي هو تعميم البدن بالماء.

وأصل «الجنابة» البعد، وإنما قيل لمن جامع أو خرج منه المنى: جنب لأن ماءه باعد محله.

ويراد بهذا الباب، الأحكام التي تتعلق بالغسل وتبين أسبابه وآدابه وغير ذلك.

وهو من جملة الطهارة المشروعة للصلاة، ومن النظافة المرغب فيها.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (سورة المائدة، آية ٦) عدا ما فيه من فوائد صحية انسية.

فإن الجامع حينما تخرج منه النطفة التي تعتبر سلالة بدنه وجوهره، يحصل له بعد خروجها شيء من الإجهاد والتعب، ويحصل له فتور وكسل، وتبليد ذهن، وركود في حركة الدم. ومن رحمة الحكيم الخبير، شرع هذا الغسل، الذي يعيد إلى الجسد قوته، ينشط دورة الدم في جسمه، فيعود إلى نشاطه. وكم في شرع الله من حكم سرار!! وفقنا الله تعالى لفهمها، والإيمان بها.